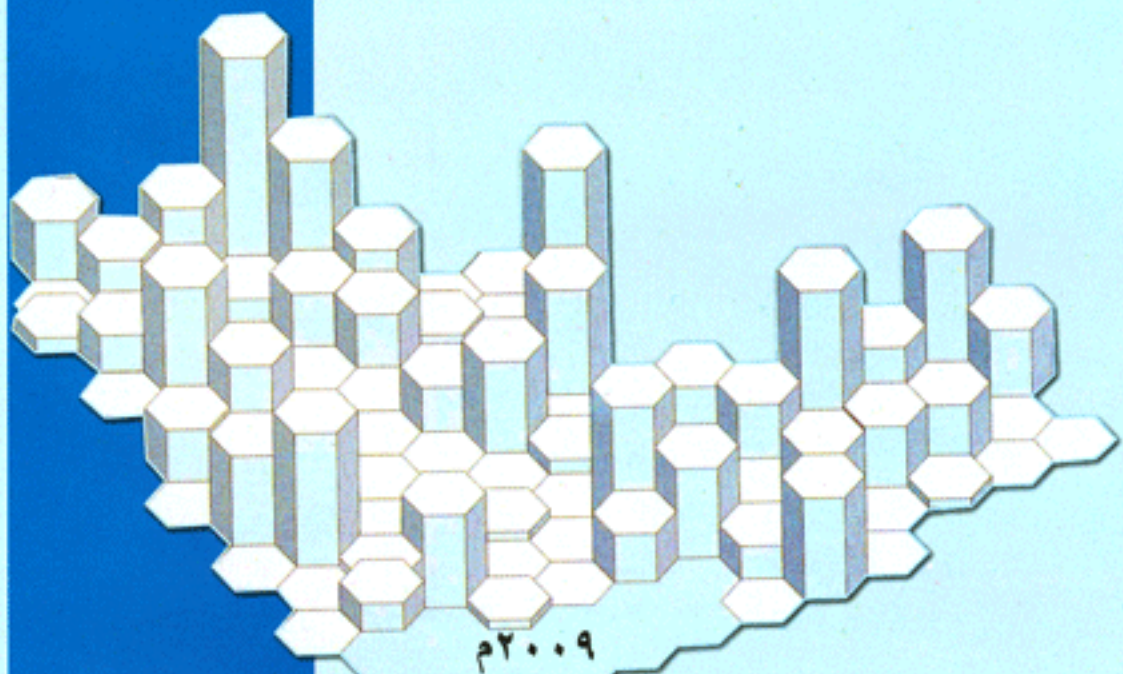




# وثيقة السوق الخليجية المشتركة

٢٠٠٨





# وثيقة السوق الخليجية المشتركة

٢٠٠٨ م

تم اعتماد هذه الوثيقة في الدورة (٢٩) للمجلس الأعلى

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٩ - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ م

مسقط - سلطنة عمان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## فهرس المحتويات

٩	قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد وثيقة السوق الخليجية المشتركة .....
١١	مقدمة .....
١٢	* أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة .....
١٣	* أهداف السوق الخليجية المشتركة .....
١٤	* تنفيذ السوق الخليجية المشتركة .....
١٤	* المتابعة والتقييم .....
١٥	(١) لجنة التعاون المالي والاقتصادي .....
١٥	(٢) اللجان الوزارية العاملة في اطار مجلس التعاون .....
١٥	(٣) لجنة السوق الخليجية المشتركة .....
١٥	(٤) الامانة العامة لمجلس التعاون .....
١٦	(٥) المنظمات المتخصصة في اطار مجلس التعاون .....
١٦	* احكام عامة .....
١٧	* أسس العمل في المجالات الرئيسية للسوق الخليجية المشتركة: .....
١٧	أولاً: التنقل والاقامة: .....
١٧	( أ ) تنقل واقامة المواطنين .....
١٨	(ب) تنقل غير المواطنين .....
١٩	ثانياً: العمل في القطاعات الحكومية والاهلية: .....
١٩	١. العمل في القطاع الاهلي .....
١٩	٢. المساواة في المعاملة في قطاع الخدمة المدنية .....
٢٠	ثالثاً: التأمين الاجتماعي والتقاعد .....

- رابعاً : ممارسة المهن والحرف: ..... ٢١
- ( أ ) ممارسة المهن ..... ٢١
- (ب) ممارسة الحرف ..... ٢٢
- خامساً: مزاوله جميع الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية: ..... ٢٢
- (١) ممارسة الانشطة ..... ٢٢
- (٢) ضوابط ممارسة الانشطة ..... ٢٣
- (٣) حق المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية بالتصدير للدول الأعضاء دون  
وكيل محلي ..... ٢٣
- (٤) المعاملة الوطنية للمستثمرين ..... ٢٣
- (٥) ممارسة النشاط التجاري: ..... ٢٤
- تجارة التجزئة ..... ٢٤
- تجارة الجملة ..... ٢٥
- سادساً: تملك العقار ..... ٢٦
- سابعاً: تنقل رؤوس الاموال ..... ٢٦
- ثامناً: المعاملة الضريبية ..... ٢٦
- تاسعاً: تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات ..... ٢٦
- عاشراً: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية: ..... ٢٧
- ١ \_ في مجال التعليم: ..... ٢٧
- ( أ ) التعليم العام ..... ٢٧
- (ب) التعليم العالي ..... ٢٧
- ٢ \_ المساواة في المعاملة في تلقي الخدمات الصحية ..... ٢٨
- ٣ \_ ممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية والصحية ..... ٢٨

## \* المرفقات :

- مرفق رقم (١) : آليات تسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين مثل المستثمرين الأجانب، وكبار المديرين، ومسؤولي التسويق وسائقي الشاحنات ..... ٢٩
- مرفق رقم (٢) : نظام مد مظلة الحماية التأمينية للمواطنين العاملين خارج دولهم في أي من دول المجلس الأخرى ..... ٣٢
- مرفق رقم (٣) : ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للمهن الحرة بالدول الأعضاء الدورة (٨) في ديسمبر ١٩٨٧ م ..... ٣٤
- مرفق رقم (٤) : ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء الدورة (٨) في ديسمبر ١٩٨٧ م ..... ٣٧
- مرفق رقم (٥) : الضوابط المعدلة لممارسة النشاط التجاري الدورة (٢٨) للمجلس الأعلى \_ ديسمبر ٢٠٠٧ م ..... ٤١
- مرفق رقم (٦) : تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء بمجلس التعاون لغرض السكن والاستثمار الدورة (٢٣) للمجلس الأعلى - ديسمبر ٢٠٠٢ م ..... ٤٤
- مرفق رقم (٧) : ضوابط معاملة طلاب دول المجلس في القبول معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (١٩٨٧) ..... ٤٦
- مرفق رقم (٨) : إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة ..... ٤٧







## قرار المجلس الأعلى في دورته (٢٩) باعتماد وثيقة السوق الخليجية المشتركة

١ - ٢ محرم ١٤٣٠هـ الموافق ٢٩ - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨م

مسقط - سلطنة عمان

عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته (٢٩) يومي الاثنين والثلاثاء ١ - ٢ محرم ١٤٣٠هـ الموافق ٢٩ - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨م في مسقط بسلطنة عمان، برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ / خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب الجلالة الملك / حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

خادم الحرمين الشريفين الملك / عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي / عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس

التعاون لدول الخليج العربية.

## ثامناً : السوق الخليجية المشتركة :

إن المجلس الأعلى ، وقد :

استذكر قراره في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة — ديسمبر ٢٠٠٧م) بشأن إعلان السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٨م، وتوجيه الجهات المختصة في الدول الأعضاء باستكمال إصدار الأدوات التشريعية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، وتكليف اللجان الوزارية المختصة بدراسة أي صعوبات أو عقبات تعترض التنفيذ، ووضع الآليات اللازمة لتذليلها، وتكليف الأمين العام برفع تقرير دوري عن سير العمل فيها.

واطلع على تقرير الأمانة العامة بشأن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، وعلى توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها السادس والسبعين (مايو ٢٠٠٨م) بشأن رفع وثيقة السوق الخليجية المشتركة للمجلس الأعلى لاعتمادها، وعلى ما تم إقراره في الاجتماع المشترك الثاني عشر بين المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي (مسقط، نوفمبر ٢٠٠٨م) ، وتوصية المجلس الوزاري في دورته التحضيرية (١٠٩ ، نوفمبر ٢٠٠٨م) بشأن وثيقة السوق الخليجية المشتركة، أخذ علماً بما ورد في تقرير الأمانة العامة بشأن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، وقرر :

اعتماد وثيقة السوق الخليجية المشتركة بالصيغة المرفقة ...

## وثيقة السوق الخليجية المشتركة

### مقدمة :

السوق المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، تأتي بعد مرحلتَي التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. وفي مرحلة السوق المشتركة تتم معاملة مواطني الدول الأعضاء المكونة للسوق معاملة مواطني الدولة في جميع المجالات الاقتصادية كالتنقل، والإقامة، والعمل، والتأمينات الاجتماعية، وممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية والخدمية، والحرف والمهن، والمعاملة الضريبية، والخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية.

وقد صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٧م في ختام الدورة (٢٨) للمجلس الأعلى، الذي أعلن انطلاقة السوق ابتداءً من الأول من يناير ٢٠٠٨م، استجابةً لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وحرصاً على تعزيز اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

ويهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بينها قامت دول المجلس بتبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، وحرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية، ووضع البرامج العملية لتحقيقها، وبناء المؤسسات القادرة على ذلك. وبهذا الهدف اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين

دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام ١٩٨٣، ثم الاتحاد الجمركي في الأول من يناير ٢٠٠٣، ثم السوق الخليجية المشتركة التي تم الإعلان عنها في ديسمبر ٢٠٠٧م.

#### أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة :

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية" وعلى وجه الخصوص مايلي:

١. التنقل والإقامة.
٢. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
٣. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
٤. ممارسة المهن والحرف.
٥. مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
٦. تملك العقار.
٧. تنقل رؤوس الأموال.
٨. المعاملة الضريبية.
٩. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
١٠. الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

وتطبيقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٢م) بتحديد نهاية عام ٢٠٠٧م كموعده لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧م، فقد تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود التي تمت خلال الأعوام

الخمسة الماضية منذ إقرار البرنامج الزمني للسوق المشتركة، حيث قامت اللجان المختصة العاملة في إطار مجلس التعاون بوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

### أهداف السوق الخليجية المشتركة :

تأتي السوق الخليجية المشتركة من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتقوية أواصر التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، حيث حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون في مادته الرابعة أهداف المجلس على النحو التالي:

١ \_ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

٢ \_ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣ \_ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك المجالات الآتية:

— الشؤون الاقتصادية والمالية.

— الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

— الشؤون التعليمية والثقافية.

— الشؤون الاجتماعية والصحية.

— الشؤون الاعلامية والسياحية.

— الشؤون التشريعية والادارية.

٤ \_ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة

والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع

مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وعلى وجه الخصوص، تهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١ \_ تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية.
- ٢ \_ إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
- ٣ \_ فتح مجال أوسع للاستثمارات الخليجية في دول المجلس.
- ٤ \_ تعزيز تنافسية اقتصادات دول المجلس عن طريق رفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- ٥ \_ تعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- ٦ \_ تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

#### تنفيذ السوق الخليجية المشتركة :

- يتم التنفيذ من قبل الجهات المختصة في الدول الأعضاء، كل حسب اختصاصه. ويستطيع المواطن التواصل معها مباشرة.
- عينت الدول الأعضاء والأمانة العامة ضباط اتصال يختصون بمساعدة المواطنين بتوفير المعلومات اللازمة عن السوق المشتركة وعن الجهات المختصة في الدول الأعضاء التي تتولى التنفيذ.

#### المتابعة والتقييم :

تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي، بالتنسيق مع اللجان الوزارية المختصة الأخرى العاملة في إطار مجلس التعاون، بمتابعة وتقييم تنفيذ السوق الخليجية المشتركة، وتقوم لجنة السوق الخليجية المشتركة والأمانة العامة لمجلس التعاون بإعداد تقارير دورية عن سير العمل فيها، وذلك على النحو التالي:

١ \_ لجنة التعاون المالي والاقتصادي :

— أوكل المجلس الأعلى إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي مهمة متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة وتذليل ما قد يواجه التنفيذ من صعوبات.  
— تتابع لجنة وكلاء وزارات المالية سير العمل في السوق وتشرف مباشرة على أعمال لجنة السوق الخليجية المشتركة وترفعها إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

٢ \_ اللجان الوزارية العاملة في إطار مجلس التعاون :

— تتوزع أعمال السوق الخليجية المشتركة على عدد كبير من اللجان الوزارية العاملة في إطار المجلس، ومن ذلك:

- لجنة وزراء الداخلية.
- لجنة التعاون التجاري.
- لجنة وزراء التعليم العالي.
- لجنة وزراء الخدمة المدنية.

٣ \_ لجنة السوق الخليجية المشتركة :

— وتختص لجنة السوق الخليجية المشتركة بالتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسوق وسوف تنظر في أي اقتراحات أو قضايا تتم إثارتها، ومحاولة حلها أو رفعها إلى اللجان الوزارية المختصة.

— تنظر اللجنة في أي صعوبات قد تواجه التنفيذ وتقترح الآليات اللازمة لتذليلها.

٤ \_ الأمانة العامة لمجلس التعاون :

— تقوم قطاعات الأمانة العامة بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة.  
— تقوم الأمانة العامة بتلقي استفسارات المواطنين والإجابة عنها أو رفعها للجهات المختصة أو اللجان العاملة في إطار المجلس.



— تقوم الأمانة العامة برفع تقارير دورية عن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة إلى المجلس الأعلى واللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وفقاً لقرارات المجلس الأعلى بهذا الشأن.

٥ \_ المنظمات المتخصصة في إطار مجلس التعاون.

— بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون يعمل عدد من المنظمات المتخصصة العاملة في إطار المجلس على متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، ومن ذلك المنظمات التالية:

- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية.
- المكتب التنفيذي لوزراء الصحة في دول المجلس.
- المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية.

#### أحكام عامة :

- تُعتبر قرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة.
- يتم تحديث هذه الوثيقة بشكل دوري.
- تُفوض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفسير هذه الوثيقة.

## أسس العمل في المبادلات الرئيسية للسوق الخليجية المشتركة

أولاً - التنقل والإقامة:

( أ ) تنقل وإقامة المواطنين:

— أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن مشروع السوق الخليجية المشتركة مبدأ المساواة في المعاملة من حيث حق الإقامة والتنقل بين دول المجلس. حيث تضمن قواعد السوق الخليجية المشتركة لمواطني دول المجلس حق الإقامة دون قيود ويعاملون معاملة مواطني الدولة، كما تضمن لهم حق التنقل بين دول المجلس دون قيود. ويتم التنقل بين دول المجلس بالبطاقة الشخصية، دون الحاجة إلى جوازات سفر.

— وجه المجلس الأعلى في اللقاء التشاوري السادس (جدة - مايو ٢٠٠٤م) بتنفيذ مشروع البطاقة الموحدة لدول المجلس (البطاقة الذكية) خلال سنتين، وأكد ذلك في قراره في دورته الخامسة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٤م) الذي وجه أيضاً بتشكيل لجنة توجيهية للبطاقة الذكية لمتابعة التطبيق والعمل على توسيع نطاق استخدامات البطاقة الذكية. وقد قامت اللجنة التوجيهية للبطاقة الذكية بوضع الدليل الموحد لمواصفات البطاقة، ووضعت أولويات لاستخدام تطبيقات البطاقة الذكية على مستوى دول المجلس.

— أقر المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين ديسمبر ٢٠٠٦م مايلي:

— اعتماد استخدام البطاقة الذكية في التنقل بين دول المجلس وتكليف اللجان الوزارية المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

— تكليف الجهات المعنية بالعمل على تطبيق باقي استخدامات البطاقة الذكية على مستوى دول المجلس.

— تكليف الأمانة العامة بالاستمرار في متابعة مشروع البطاقة الذكية ورفع تقرير دوري بشأنه للمجلس الأعلى

— تم الانتهاء من إعداد الدليل الموحد لقراءة البطاقة الذكية إلكترونياً في المنافذ بين دول المجلس والاتفاق على الآلية اللازمة لإستخدام تلك البطاقة في البوابات الإلكترونية، على أن يتم إستخدامها حسب جاهزية كل دولة وبما يتفق مع أنظمتها.

#### ( ب ) تنقل غير المواطنين:

— بهدف تسهيل حركة التبادل التجاري وفق ما يقتضيه قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس، قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢م) بشأن السوق الخليجية المشتركة (الفقرة د) ما يلي:

"تكلف اللجان المختصة بوضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين، مثل المستثمرين الأجانب، وكبار المديرين، ومسؤولي التسويق وسائقي الشاحنات، وأن يتم ذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣م، وذلك انسجاماً مع متطلبات الاتحاد الجمركي وتسهيل انسياب حركة التجارة بين دول المجلس."

— أقر المجلس الأعلى في دورته (٢٤) في ديسمبر ٢٠٠٣م الآليات التي أوصت بها لجنة وزراء الداخلية لتسهيل تنقل الفئات المشار إليها بين دول المجلس، والموضحة في المرفق رقم (١).

## ثانياً - العمل في القطاعات الحكومية والأهلية:

### ١ - العمل في القطاع الأهلي:

— تحقيقاً لمتطلبات السوق الخليجية المشتركة، قرّر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٢) تطبيق "المساواة التامة" في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، و"إزالة القيود التي قد تمنع من ذلك"، مقررًا بذلك مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، بما في ذلك برامج التدريب والتأهيل والإحلال، واحتساب الخليجيين ضمن نسب المواطنين في برامج توظيف الوظيف.

— وضع مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برامج عمل خاصة بزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس في القطاع الأهلي مع دعوة الدول الأعضاء والمكتب التنفيذي لاتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بالمهام والواجبات الواردة ضمن هذه البرامج.

— يقوم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس بمتابعة تنفيذ هذه البرامج مع الدول الأعضاء، ويرفع بالتعاون مع الأمانة العامة تقريراً سنوياً إلى المجلس الأعلى عن وتيرة الإنجاز.

### ٢ - المساواة في المعاملة في قطاع الخدمة المدنية:

— تحقيقاً لمتطلبات السوق الخليجية المشتركة صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٢) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، شاملاً في ذلك المساواة قبل وأثناء الخدمة.

— تبنت اللجنة الوزارية للخدمة المدنية قرارات لتسهيل انتقال وتوظيف المواطنين فيما بين دول المجلس، من أبرزها، التوسع في توظيف الوظائف في قطاع الخدمة المدنية، واستكمال إحلال العمالة الوطنية المتوفرة من مواطني دول المجلس محل العمالة الوافدة المتعاقد معها لشغل وظائف الخدمة المدنية في دول المجلس، بما في ذلك إمكانية عدم تجديد عقود شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية والمالية في حالة توفر البديل من مواطني دول المجلس، كمرحلة أولى، واستمرار كل دولة من دول المجلس في إعطاء الأولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دول المجلس الأخرى قبل اللجوء للتعاقد مع غيرهم من خارج دول المجلس.

### ثالثاً: التأمين الاجتماعي والتقاعد:

— أقر المجلس الأعلى في دورته العشرين (نوفمبر / ١٩٩٩م) مرييات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن: "تحقيق الطمأنينة الاجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم، أو في أعمال حرة، عن طريق نظام شامل ومناسب للتأمينات الاجتماعية في كل دولة يغطي هذه الفئة أسوة بمواطني الدولة مقر العمل، أو إيجاد صندوق مشترك للتأمين الاجتماعي ليعطي العاملين من المواطنين فيما بين دول المجلس، ويطلب من وزراء المالية ووزراء العمل اختيار النظام المناسب وطريقة تمويله".

— دعا المجلس الوزاري في الدورة (٧٦/سبتمبر/٢٠٠٠م) وزراء المالية ووزراء العمل والشؤون الاجتماعية، لتنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته العشرين (نوفمبر ١٩٩٩م) بشأن استفادة مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم من أنظمة وقوانين التأمينات الاجتماعية، وفق البديلين الموضحين أعلاه.

— اجتمع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية (أكتوبر / ٢٠٠٠م) ووزراء المالية (لجنة التعاون المالي والاقتصادي) خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٠م، وقرروا كمرحلة انتقالية ما يلي:

"مد مظلة الحماية التأمينية المطبقة في كل دولة من دول المجلس لتشمل مواطنيها الذين يعملون خارج دولهم، كمرحلة انتقالية".

— قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة / ديسمبر / ٢٠٠٢م):

"يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥م".

— قرر المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٤م)، بأن: "تلتزم كل دولة بمد مظلة الحماية التأمينية لمواطنيها العاملين خارجها (في دول المجلس الأخرى) في القطاعين العام والخاص" وفق الآلية الموضحة في المرفق رقم (٢) بحيث يكون التطبيق اختيارياً لمدة سنة واحدة تبدأ من يناير ٢٠٠٥م، وإلزامياً اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٦م.

رابعا — ممارسة المهن والحرف:

( أ ) ممارسة المهن:

أقر المجلس الأعلى في دورته ٢١ (ديسمبر ٢٠٠٠) السماح لمواطني دول المجلس بممارسة جميع المهن والحرف دون استثناء، إلا ما نص على استثناءه صراحة وهي المهن المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الواردة في القائمة السلبية حسب التفصيل الوارد أدناه.

٣. أقر المجلس الأعلى في دورته الثامنة (ديسمبر ١٩٨٧) ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للمهن الحرة بالدول الأعضاء حسب الضوابط التي تم إقرارها في

تلك الدورة وتم تعديلها في الدورة (٢٨) في ديسمبر ٢٠٠٧م. ويحتوي المرفق رقم (٣) الضوابط المشار إليها.

#### (ب) ممارسة الحرف:

قرر المجلس الأعلى في دورته الرابعة (نوفمبر ١٩٨٣) السماح للحرفيين من مواطني دول المجلس بممارسة حرفهم في أي من الدول الأعضاء، حيث نص على ما يلي:

- للحرفيين من مواطني دول المجلس بجميع أصنافهم الحق في ممارسة حرفهم في أية دولة عضو أسوة بمن يمثّلونهم من مواطني الدولة دون تفریق أو تمييز إذا كان من يمارس أيا من هذه الحرف مؤهلاً لممارستها، وكان مقيماً إقامة دائمة في الدول التي يمارس فيها هذه الحرفة وأن يقوم بنفسه بممارستها بعد إكمال إجراءات الترخيص والتسجيل اللّازمين أن وجدتا.

- يبدأ تنفيذ ذلك اعتباراً من الأول من مارس ١٩٨٤م.

#### خامساً : مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية :

##### ١ \_ ممارسة الأنشطة:

— صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٠) بالسماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، باستثناء قائمة من الأنشطة حددها القرار والتي قصر ممارستها مرحلياً على مواطني الدولة مقر النشاط. وفوض القرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمراجعة هذه القائمة سنوياً بهدف تقليصها ومن ثم إلغائها، مع مراعاة ألا يخجل ذلك بأي وضع أفضل يتمتع به مواطنو دول المجلس في أي من الدول الأعضاء."

وقد تم تقليص القائمة المشار إليها تدريجياً، بحيث أصبحت لا تشمل سوى أربعة أنشطة في عام ٢٠٠٨ هي (نشاط الحج والعمرة، مكاتب استقدام العمالة الأجنبية، الوكالات التجارية، إنشاء الصحف والمجلات ودور الصحافة والنشر).

## ٢ - ضوابط ممارسة الأنشطة:

— أقر المجلس الأعلى في دورته الثامنة (ديسمبر ١٩٨٧) ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء حسب الصيغة التي تم إقرارها في تلك الدورة.

— تم تعديل تلك الضوابط وإلغاء جميع القيود الواردة فيها في الدورة (٢٨) في ديسمبر ٢٠٠٧م حيث قرر المجلس الأعلى "وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية وللمهنة الحرة بالدول الأعضاء التي سبق إقرارها في الدورة الثامنة (١٩٨٧) للمجلس الأعلى، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة المهنة والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، عدا ما استثني منها بقرار من المجلس الأعلى." (مرفق رقم ٤) .

## ٣ - حق المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية بالتصدير للدول الأعضاء دون وكيل محلي:

صدر قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة (نوفمبر ١٩٨٥) والذي يقضي بأحقية تصدير المؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية في أي دولة عضو منتجها إلى بقية دول المجلس دون إلزامها بتعيين وكيل محلي لهذا الغرض وذلك اعتباراً من ٣ / ١٩٨٦ م.

## ٤ - المعاملة الوطنية للمستثمرين:

قرر المجلس الأعلى في دورته السابعة (نوفمبر ١٩٨٦) السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على القروض من البنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية (ينفذ ذلك اعتباراً من ١٩٨٧ م) وفقاً للضوابط التالية:



أولاً : يعامل المستثمرون من مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين في جميع الدول الأعضاء معاملة المستثمر الوطني في أية دولة عضو من حيث أهليتهم للحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء.

ثانياً: تسري جميع الأنظمة والقوانين المتعلقة بمنح القروض والمطبقة على مواطني الدول التي منح فيها القرض على المستثمرين من مواطني دول المجلس.

ثالثاً: يشترط استثمار القروض في الدولة التي يمنح فيها القرض.

رابعاً: يتم منح القروض الصناعية للمستثمرين الطبيعيين والاعتباريين من مواطني الدول الأعضاء إذا كان المشروع الصناعي المطلوب تمويله يتفق مع سياسة البنك أو الصندوق المقدم له طلب منح القرض.

خامساً: يشترط حصول المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين على التراخيص اللازمة التي يتطلبها البنك أو الصندوق في الدولة التي يقدم فيها طلب القرض، والتي يشترط على مواطني تلك الدولة الحصول عليها.

سادساً: لا تخل هذه الضوابط بأية حقوق أو مزايا أفضل سارية سبق إقرارها لمواطني دول المجلس في أية دولة عضو، أو ما تمنحه كل أو بعض الدول الأعضاء بهذا الشأن في المستقبل.

سابعاً: للجنة التعاون المالي والاقتصادي حق التفسير هذه الضوابط وللمجلس الوزاري حق تعديلها.

ثامناً: تصبح هذه الضوابط نافذة بعد مرور أربعة أشهر من تاريخ إقرارها من قبل المجلس الأعلى.

**٥ \_ ممارسة النشاط التجاري:**

**— تجارة التجزئة:**

أقر المجلس الأعلى في الدورة (٧، ديسمبر ١٩٨٦) مبدأ السماح لمواطني دول المجلس بممارسة هذه التجارة في جميع الدول الأعضاء اعتباراً من الأول من مارس

١٩٨٧م، وفق ضوابط محددة، وقد تم تعديل تلك القواعد عدة مرات بهدف تسهيل ممارسة مواطني دول المجلس لمهنة تجارة التجزئة، وذلك في (الدورة ١٣، ديسمبر ١٩٩٢م) و (الدورة ١٦، ديسمبر ١٩٩٥م)، و(الدورة ٢١، ديسمبر ٢٠٠٠م).

### — تجارة الجملة:

أقر المجلس الأعلى في الدورة (٧، ديسمبر ١٩٨٦) مبدأ السماح لمواطني دول المجلس بممارسة هذه التجارة في جميع الدول الأعضاء، اعتباراً من الأول من مارس ١٩٨٧م، وفق ضوابط محددة، وقد تم تعديل تلك القواعد عدة مرات بهدف تسهيل ممارسة مواطني دول المجلس لهذا النشاط، وذلك في (الدورة ١٥، ديسمبر ١٩٩٤م) و(الدورة ١٩، ديسمبر ١٩٩٨م).

ونظراً إلى أن متطلبات السوق الخليجية المشتركة المنصوص عليها في المادة (٣) من الاتفاقية الاقتصادية تقتضي تحقيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس من خلال إلغاء القيود التي تضمنتها القواعد المشار إليها، والسماح لممارسي النشاط التجاري بفتح الفروع دون الحاجة إلى إنشاء مؤسسات أو شركات جديدة لدى الرغبة في فتح فرع في إحدى دول المجلس، وكذلك السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط الوكالات التجارية باعتباره من أهم الأنشطة التجارية ومكماً لما سبق إقراره في المجال التجاري. فقد تمت مراجعة القواعد المشار إليها بما يتفق مع قواعد السوق الخليجية المشتركة وتم بالفعل إلغاء معظم القيود الواردة فيها، واعتمدت القواعد الجديدة من قبل المجلس الأعلى في الدورة (٢٨) في ديسمبر ٢٠٠٧م. وعلى وجه الخصوص لم تعد القواعد المعدلة تتطلب إقامة المواطن الخليجي في الدولة مقر النشاط أو أن يكون له شريك محلي أو يقتصر على فرع واحد أو نشاط واحد. ويتضمن المرفق رقم (٥) هذه القواعد المعدلة.

#### سادساً - تملك العقار:

قرر المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٢) السماح بتملك العقار لأغراض السكن والاستثمار ضمن ضوابط معينة. حيث يجد التنظيم الحالي من التصرف بالأرض غير المطورة، إذ يسمح للدولة بحظر التصرف بها لمدة أربع سنوات ما لم يتم تطويرها. ويتضمن المرفق رقم (٦) نص هذا التنظيم.

#### سابعاً - تنقل رؤوس الأموال:

ليس هناك أية قيود على تنقل رؤوس الأموال بين دول المجلس.

#### ثامناً - المعاملة الضريبية:

أقر المجلس الأعلى في الدورة التاسعة (ديسمبر ١٩٨٨) مايلي:

"مساواة مواطني دول المجلس اعتباراً من اليوم الأول من مارس ١٩٨٩م في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة العضو المضيفة عند ممارستهم الأنشطة الاقتصادية المسموح بها، بما في ذلك الحرف والمهن، وفقاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى، على ألا يخجل ذلك بأية مزايا ضريبية أفضل تمنحها دولة عضو لمواطني دول المجلس."

#### تاسعاً - تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات:

— انسجماً مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة المنصوص عليها في المادة (٣) من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام ٢٠٠١، صدر قرار المجلس الأعلى (الدورة ٢٣، ديسمبر ٢٠٠٢م) بالنص على المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣م.

— تقوم اللجان المختصة بدراسة الإجراءات الفنية والتنظيمية التي تمكن المواطنين من الاستفادة الكاملة من قرار المجلس الأعلى المشار إليه بتكلفة اقتصادية معقولة، والسماح لشركات الوساطة المالية الوطنية بممارسة نشاطها في جميع دول المجلس.

## عاشرا – التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية:

### ١ – في مجال التعليم:

#### ( أ ) التعليم العام:

أقر المجلس الاعلى في دورته السادسة (مسقط ١٩٨٥م):

١ – معاملة كل طلاب دول المجلس في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة.

٢ – معاملة الشهادات والوثائق الدراسية الخاصة بمواطني دول المجلس والصادرة من أية مؤسسة تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة تلك الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها، ولا تتطلب التصديق من السفارات والملحقيات الثقافية ووزارات الخارجية.

#### (ب) التعليم العالي:

أقر المجلس الاعلى في دورته الثامنة (الرياض ١٩٨٧م) المساواة بين طلاب دول المجلس في القبول في مؤسسات التعليم العالي "وفق الإمكانيات المتوفرة"، والمساواة بعد القبول من حيث المكافآت والرسوم والعلاج والسكن، وذلك وفق الضوابط المنصوص عليها في القرار:

"أ. مع عدم الإخلال بأي معاملة أفضل، تسعى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمعاملة طلاب دول المجلس في القبول معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة ووفق الضوابط التالية:

١ - انطباق شروط القبول والتسجيل المعتمدة من مؤسسات التعليم العالي والمطبقة على أبناء الدولة مقر الدراسة على المتقدمين من طلاب دول المجلس الأخرى ووفق الإمكانيات المتوفرة.

٢ - تعطى الأفضلية في القبول لمواطني دول مجلس التعاون المقيمين في الدولة مقر الدراسة والحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من نفس الدولة مقر الدراسة.

ب. مع عدم الإخلال بأي معاملة أفضل، يعامل أبناء دول مجلس التعاون بعد قبولهم في مؤسسات التعليم العالي معاملة أبناء الدولة مقر الدراسة فيما يتعلق بالدراسة، ومتطلباتها من رسوم ومكافآت، وسكن وعلاج." ونظراً إلى ما تتطلبه قواعد السوق الخليجية المشتركة من مساواة في مجال التعليم بمراحله المختلفة، فإنه يجري حالياً مراجعة هذا الموضوع من قبل اللجان المنبثقة من لجنة وزراء التعليم العالي في ضوء متطلبات السوق الخليجية المشتركة، لاقتراح الآليات اللازمة لتنفيذ متطلبات السوق المشتركة في هذا المجال.

## ٢ — المساواة في المعاملة في تلقي الخدمات الصحية:

— صدر قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة (البحرين — ديسمبر ١٩٨٨م) الذي نص على أن: "يعامل مواطنو دول مجلس التعاون المقيمون والزائرون لأي دولة عضو معاملة مواطني الدولة نفسها في الاستفادة من المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة وذلك اعتباراً من أول مارس ١٩٨٩م."

## ٣ — ممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية والصحية:

سبق أن صدر قرار المجلس الأعلى في دورته (١٥) و(١٦) بالسماح بممارسة أنشطة معينة في المجالات التعليمية والصحية، وبصدور قرار المجلس الأعلى في دورته (٢١) في ديسمبر ٢٠٠٠م بشأن ممارسة الأنشطة الاقتصادية فقد أصبحت جميع المجالات التعليمية والصحية مفتوحة للمستثمرين من مواطني دول المجلس دون استثناء، على قدم المساواة مع مواطني الدولة مقر النشاط، نظراً إلى أنها غير مدرجة ضمن قائمة الأنشطة المستثناة مرحلياً على النحو الذي سبقت الإشارة إليها.

## مرفق رقم (١)

### آليات تسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين مثل المستثمرين الأجانب، وكبار المديرين، ومسؤولي التسويق وسائقي الشاحنات

أقرت لجنة وزراء الداخلية في اجتماعها (٢٢) في ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣ عدداً من الآليات لتسهيل تنقل الفئات المشار إليها بين دول المجلس والتي أوصت بها لجنة فنية منبثقة عن لجنة وزراء الداخلية في دول المجلس في اجتماع عقد في ٩-١١ مارس ٢٠٠٣م وأقرتها لجنة مدراء الجوازات في دول المجلس في اجتماعها (١٨) في ١٥-١٧ سبتمبر ٢٠٠٣، وتشمل هذه الآليات ما يلي:

أولاً: منح أصحاب المؤسسات والشركات، ومدرائها وممثليها المقيمين إقامة نظامية في أي دولة من دول المجلس، تأشيرات الدخول الى أي دولة من الدول الاعضاء الأخرى من المنافذ الحدودية وفقاً للضوابط التالية:

- ١ \_ أن يكون جواز سفر المقيم ساري المفعول.
- ٢ \_ أن يحمل المقيم إقامة نظامية سارية المفعول.
- ٣ \_ أن يقدم المقيم لمركز جوازات المنفذ ما يثبت مركزه في الشركة أو تمثيله لها. ثانياً: لا تقل مدة الإقامة الممنوحة في هذا النوع من التأشيرة عن أربعة عشر يوماً. ثالثاً: سائقو الشاحنات:

أقرت لجنة وزراء الداخلية في اجتماعها العشرين (المنامة - أكتوبر ٢٠٠١م) مبدأ منح سائقي الشاحنات ومعاونيهم تأشيرة الدخول الى الدول الاعضاء من المنافذ الحدودية، تحقيقاً لانسباب حركة التبادل التجاري وانتقال السلع الوطنية بين دول المجلس، كما قررت اللجنة في اجتماعها الثاني والعشرين (أكتوبر ٢٠٠٣) بآلا تقل مدة البقاء الممنوحة لسائق الشاحنة ومعاونه في الدولة القادمين إليها عن

أسبوع واحد. وقد شرعت أغلب الدول الاعضاء في تنفيذ هذه القرارات وفق إجراءات معينة في كل منها.

رابعاً: بالنسبة للمستثمرين الأجانب غير المقيمين في أي من دول المجلس، تتم معاملتهم وفقاً لما سيقر بشأن التأشيرات السياحية.

خامساً: نظراً لاختلاف رسوم هذا النوع من التأشيرات بين دول المجلس ووجهت لجنة وزراء الداخلية في اجتماعها (٢٢) الأمانة العامة بمخاطبة الجهات المعنية بسن رسوم التأشيرات بالعمل على توحيدها، وبعرض الموضوع على لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها (٦١) رأت اللجنة تأجيل البت في رسوم التأشيرات إلى أن تستكمل لجنة الاتحاد الجمركي دراسة جميع الرسوم المفروضة على الشاحنات.

#### التأشيرات السياحية الموحدة:

شكل وزراء الداخلية بدول المجلس في الاجتماع التشاوري الثالث (الرياض مايو ٢٠٠٢م) لجنة فنية مشتركة لوضع تصور متكامل حول التأشيرات السياحية الموحدة. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعين في ٦ يناير ٢٠٠٣ و ٢١-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣م، وتوصلت الى العديد من التوصيات بهذا الشأن بالاستفادة من الاتفاقية الثنائية الموقعة بين سلطنة عمان ودولة قطر، والاتفاقيات الاقليمية والدولية المماثلة. ومن أهم تلك التوصيات مايلي:

١ \_ تمنح التأشيرات السياحية لدول المجلس من سفاراتها في الخارج وفق ضوابط يتفق عليها.

٢ \_ تكون مدة صلاحية التأشيرة السياحية تسعون يوماً من تاريخ اصدارها وتحويل الممنوحة له الإقامة في البلد الواحد مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.

وقد قررت لجنة وزراء الداخلية في اجتماعها (٢٢) في أكتوبر ٢٠٠٣ إحالة الموضوع إلى لجنة مدراء الجوازات لاستكمال الضوابط اللازمة لإصدار هذا النوع من التأشيرات وإيجاد ضوابط لإصدار تأشيرة موحدة لرجال الأعمال.

صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة ٢٤ بدولة الكويت ديسمبر ٢٠٠٣م بشأن

تسهيل التنقل على النحو التالي:

"ثانياً: تسهيل التنقل:

( ب ) تسهيل التنقل بين دول المجلس لبعض الفئات المقيمة في الدول

الأعضاء، وذلك وفقاً للضوابط الواردة في قرار وزراء الداخلية ، وذلك من خلال منحهم تأشيرات الدخول من المنافذ تمشياً مع متطلبات الاتحاد الجمركي".



## مرفق رقم (٢)

### نظام مد مظلة الحماية التأمينية للمواطنين العاملين خارج دولهم في أي من دول المجلس الأخرى

تلتزم كل دولة بمد مظلة الحماية التأمينية لمواطنيها العاملين خارجها (في دول

المجلس الأخرى) في القطاعين العام والخاص وفق الآتي:

( أ ) يكون التطبيق اختيارياً لمدة سنة واحدة تبدأ من يناير ٢٠٠٥م، وإلزامياً اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٦م.

(ب) يلتزم صاحب العمل بتسجيل مواطني دول المجلس العاملين لديه، لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية / التقاعد المدني في الدولة مقر العمل، على أن تقوم هذه المؤسسة بإشعار مؤسسة التقاعد المدني / التأمينات الاجتماعية في دولة العامل بذلك، حسب الأسس والضوابط التي يتم الاتفاق بشأنها بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني.

(ج) يتم تحصيل الاشتراكات وفق الآتي:

١. يلتزم العامل / الموظف وصاحب العمل بتحمل حصتهما في الاشتراك وفقاً للنسب المعمول بها في نظام / قانون موطن العامل / الموظف على ألا تتجاوز حصة صاحب العمل النسبة المعمول بها في الدولة مقر العمل. وفي الأحوال التي تقل فيها مساهمة صاحب العمل عن النسبة المطلوبة، يقوم العامل / الموظف بتغطية الفرق لضمان سداد الاشتراكات كاملة إلى مؤسسة التقاعد المدني / التأمينات الاجتماعية التي يخضع لنظامها العامل / الموظف ما لم تر كل دولة تحمل الفرق عوضاً عن مواطنيها.

٢. يجب على صاحب العمل اقتطاع حصة العامل / الموظف من الراتب الشهري وإيداعها مع الحصة التي يلتزم بها في حساب مصرفي تحدده المؤسسة التي يخضع لنظامها العامل/الموظف وذلك خلال المواعيد المعمول بها في الدولة مقر العمل.

وفي حالة تخلف صاحب العمل عن سداد هذه الاشتراكات في مواعيدها المحددة تقوم مؤسسة التقاعد المدني/ التأمينات الاجتماعية في دولة العامل بإبلاغ ذلك إلى مؤسسة التقاعد المدني /التأمينات الاجتماعية المعنية في دولة مقر العمل والتي يقع عليها عبء المتابعة واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتحصيل هذه الاشتراكات وفقاً للقواعد والأحكام المعمول بها في الدولة مقر العمل.

( د ) إصابات العمل والأخطار المهنية: لا تمتس الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم بأية حقوق، ومزايا، تكفلها لهم أنظمة التقاعد المدني / التأمينات الاجتماعية، وأنظمة وقوانين العمل في الدولة مقر العمل".

(هـ) الموافقة على مشروع النظام الموحد ومذكرته الايضاحية لمد الحماية التأمينية (التقاعد المدني / التأمينات الاجتماعية) لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس، واعتبار مواده آليات تنفيذية للقرار.

(مرفق رقم ٣)

ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للمهن الحرة بالدول الأعضاء

الدورة (٨) في ديسمبر ١٩٨٧م

بعد الإطلاع على ما أوصى به المجلس الوزاري في دورته الخامسة والعشرين

(التحضيرية) التي عقدت بالرياض في الفترة ١-٣ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ الموافق

٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٨٧م، قرار المجلس الأعلى ما يلي:

١ - الموافقة على ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للمهن الحرة بالدول الأعضاء وفقاً للصيغة المرفقة.

٢ - تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بإضافة أي مهن أخرى في المستقبل وفقاً لهذه الضوابط لتصبح نافذة بعد موافقة المجلس الوزاري عليها.

استناداً لأحكام المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي نصت على الاتفاق على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول المجلس في دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في مجموعة من المجالات من أهمها حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، واستكمالاً لما سبق وإن أقره المجلس الأعلى من ممارسة مواطني دول المجلس لمجموعة من المهن الحرة، يتم السماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهن أخرى وفقاً للضوابط التالية على أن تطبق هذه الضوابط على ممارسي المهن الحرة المحددة في هذه الضوابط والمهن التي سبق إقرارها من المجلس الأعلى أو التي سيتم إقرارها مستقبلاً.

## أولاً - تعاريف:

١. المهن الحرة: هي تلك الأنشطة التي تعتمد المباشرة لملكات الإنسان العقلية والمواهب الذهنية المحضة وتعتمد على المهارة الشخصية لمن يمارسها.
٢. ممارسة المهنة: تعني مزاولة المهنة شخصياً أو المشاركة في مزاولتها مع مواطني دول مجلس التعاون.
٣. دول المجلس: هي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٤. مواطنو دول المجلس: هم الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية أي من دول المجلس أو الأشخاص المعنوية بشرط أن تكون شركات تـضامن مهنية مملوكة بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون.

**ثانياً:** يجب أن يكون ممارس المهنة حاصلاً على المؤهلات العلمية والعملية التخصصية في مهنته التي يرغب ممارستها وان يحصل على الترخيص والتسجيل المطلوبين عادة ممن يمثلونهم من مواطني الدول العضو المضيف.

**ثالثاً:** يجب أن تتم ممارسة المهنة وفقاً للإجراءات المطبقة في كل دولة من دول المجلس وذلك من خلال مكتب أو محل مرخص للممارس.

**رابعاً:** لأصحاب المهن الحرة المرخص لهم الحق في تأسيس الشركات المهنية مع أشخاص مرخص لهم من نفس المهنة والمشاركة فيها وفي شركات مهنية قائمة وتمثل الأشياء المنقولة لمزاولة مهنتهم بنفس الشروط التي يتمتع بها عادة من يمثلونهم من مواطني الدولة العضو المضيف.

**خامساً:** لأصحاب المهن الحرة المرخص لهم الحق في الحصول على كافة الخدمات التي تمنهم من مزاولة مهنتهم بما في ذلك الحصول على خدمات المنافع العامة (كهرباء - ماء - هاتف - تلـكس .. الخ) بنفس الشروط التي يتمتع بها عادة من يمثلونهم من مواطني الدولة العضو المضيف.

سادسا: لأصحاب المهن الحرة المرخص لهم الحق في الحصول على التأشيرات اللازمة لمساعدتهم وفتيهم وعمالهم ومعاملة إقامتهم بنفس الشروط المطلوبة ممن يمثلوهم في الدول العضو المضيقة، على أن تعطى الأولوية في العمل لمواطني دول مجلس التعاون.

سابعا: تطبق هذه الضوابط على المهن الحرة التي لا يصدر بشأنها ضوابط خاصة. ثامنا: لا تخل هذه الضوابط بالمزايا الأفضل الممنوحة الآن أو التي قد تمنح في المستقبل من أي دولة عضو لمواطني دول المجلس في هذا الشأن.

تاسعا: تصبح هذه الضوابط نافذة بعد ثلاثة اشهر من إقرارها من المجلس الأعلى. وتتم مراجعتها وتقييمها على ضوء التجربة العملية بعد خمس سنوات من إقرارها.

عاشراً: للجنة التعاون المالي والاقتصادي حق تفسير هذه الضوابط.

(مرفق رقم ٤)

ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء

الدورة (٨) في ديسمبر ١٩٨٧م

بعد الإطلاع على ما أوصى به المجلس الوزاري في دورته الخامسة والعشرين (التحضيرية) التي عقدت بالرياض في الفترة ١-٣ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ الموافق ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٨٧م، قرار المجلس الأعلى ما يلي:

١- الموافقة على ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء وفقاً للصيغة المرفقة.

٢ - تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بإضافة أي أنشطة اقتصادية في المستقبل وفقاً لهذه الضوابط لتصبح نافذة بعد موافقة المجلس الوزاري عليها.

استناداً لأحكام المادة "الثامنة" من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي نصت على الاتفاق على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول المجلس في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في مجموعة من المجالات من أهمها حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، واستكمالاً لما سبق وأن اقره المجلس الأعلى من ممارسة مواطني دول المجلس لمجموعة من الأنشطة الاقتصادية، يتم السماح لمواطني دول المجلس بممارسة أنشطة اقتصادية أخرى وفقاً للضوابط التالية على أن تطبق هذه الضوابط على الأنشطة الاقتصادية التي سبق إقرارها من المجلس الأعلى والتي سيتم إقرارها مستقبلاً.

أولاً : تمارس هذه الأنشطة من قبل المواطنين الطبيعيين لدول مجلس التعاون ومن قبل الأشخاص الاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون.

ثانيا : تمارس هذه الأنشطة وفقا للقوانين والإجراءات المتبعة في الدولة العضو المضيفة والمطبقة على مواطنيها بما في ذلك الحصول على التسجيل والترخيص المطلوبين عادة لممارسة النشاط.

ثالثا : لممارسة هذه الأنشطة الحق في تأسيس الشركات التي تقوم بمزاولة هذه الأنشطة والمساهمة فيها وتملك المواد الأولية والأشياء المنقولة اللازمة عادة للقيام بهذه الأنشطة بنفس الشروط التي يتمتع بها عادة من يمثلوهم من مواطني الدول العضو المضيفة.

رابعا : لممارسي هذه الأنشطة الحق في الحصول على بضائعهم وما يساعدهم على تقديم خدماتهم وفقا للأنظمة والقوانين المطبقة على من يمثلوهم من مواطني الدولة العضو المضيفة.

خامسا : لممارسي هذه الأنشطة الحق في الحصول على كافة الخدمات التي تمكنهم من مزاولة أعمالهم والتي أعمالهم والتي توفر لمن يمثلوهم من مواطني الدولة العضو المضيفة . فعلى سبيل المثال لا الحصر، الحصول على خدمات المنافع العامة (كهرباء، ماء، هاتف.. الخ) بنفس الشروط التي يتمتع بها عادة من يمثلوهم من مواطني الدولة المضيفة.

سادسا : لممارسي هذه الأنشطة الحق في الحصول على التأشيرات اللازمة لعاملهم وفنيهم ومعاملة إقامتهم بنفس شروط مواطني من يمثلوهم في الدول العضو المضيفة، على أن تعطى الأولوية في العمل لمواطني دول مجلس التعاون.

سابعا : لممارسي هذه الأنشطة الحق في افتتاح أكثر من فرع لممارسة هذه الأنشطة في داخل الدولة بشرط الحصول على التراخيص اللازمة لذلك.

ثامناً : لا تخل هذه الضوابط بالمزايا الأفضل الممنوحة الآن والتي قد تمنح في المستقبل من أي دولة عضو لمواطني دول المجلس في هذا الشأن.

تاسعا : تطبق هذه الضوابط على الأنشطة الاقتصادية التي لا يصدر بشأنها ضوابط خاصة.

عاشرا : تصبح هذه الضوابط نافذة بعد ثلاثة اشهر من تاريخ إقرارها من المجلس الأعلى وتتم مراجعتها وتقييمها على ضوء التجربة العملية بعد خمس سنوات من إقرارها.

إحدى عشر : للجنة التعاون المالي والاقتصادي حق تفسير هذه الضوابط.

ملاحظة: صدر قرار المجلس الأعلى في دورته (٢٨) في ديسمبر ٢٠٠٧م الذي نص على وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية والمهن الحرة بالدول الأعضاء، الواردة في الضوابط المنصوص عليها أعلاه، وفيما يلي نص قرار المجلس الأعلى:

"إن المجلس الأعلى، وقد،

استذكر ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، وما قرره في دورته الثامنة (ديسمبر ١٩٨٧م) بشأن ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للأنشطة الاقتصادية وللمهن الحرة بالدول الأعضاء، وقراره في دورته (٢٣)، الدوحة ديسمبر ٢٠٠٢م) بأن يتم استكمال إقامة السوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٧م .

واطلع على توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثالث والسبعين (مايو ٢٠٠٧م) بوقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية وللمهن الحرة الصادرة في الدورة الثامنة للمجلس الأعلى، والنص بدلاً عن ذلك على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، عدا ما نص



عليه في قائمة الأنشطة الاقتصادية المقصود ممارستها مرحلياً على مواطني الدولة نفسها. وعلى توصية المجلس الوزاري بهذا الشأن. قرر:

وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية وللمهنة الحرة بالدول الأعضاء التي سبق إقرارها في الدورة الثامنة (١٩٨٧) للمجلس الأعلى، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة المهنة والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، عدا ما استثني منها بقرار من المجلس الأعلى."

## مرفق رقم ٥

### الضوابط المعدلة لممارسة النشاط التجاري

الدورة (٢٨) للمجلس الأعلى - ديسمبر ٢٠٠٧م

#### ( أ ) تجارة التجزئة :

١ - يقصد بتجارة التجزئة مزاولة البيع والشراء لأي بضاعة أو بضائع يتم بيعها مباشرة إلى مستهلكيها دون وسيط وذلك بشكل مستمر ومن خلال محل مرخص له.

٢ - مع عدم الإخلال بأي وضع أفضل في أي دولة عضو وبما تم إقراره من قبل المجلس الأعلى في دورتيه الرابعة والسادسة بشأن ممارسة النشاط الاقتصادي يسمح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المملوكين بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون بفتح محلات لتجارة التجزئة في أي دولة عضو وفقا لما يلي:  
( أ ) أن يكون المواطن الطبيعي مسئولاً بصفة مباشرة عن ادارة النشاط المرخص به، ويمارسه وفقا للأنظمة والقوانين المطبقة على من يمثّلونه من مواطني الدولة محل الممارسة، ويجوز له ممارسة أكثر من نشاط وبأكثر من فرع ما لم توجد أسباب تمنع من ذلك وفقا لما تراه الجهة المختصة في الدولة.

(ب) الحصول على الترخيص المطلوب ممن يمثّلونه من مواطني الدولة التي يمارس نشاطه فيها.

(ج) يحق له شراء بضاعة وفقا للأنظمة والقوانين المطبقة على من يمثّلونه من مواطني الدولة التي يرغب ممارسة نشاطه بها باستثناء حق الوكالات التجارية.

- ( د ) يحق للشخص الاعتباري افتتاح أكثر من فرع لممارسة نشاطه داخل الدولة بشرط الحصول على التراخيص اللازمة والمطلوبة.
- (هـ) يحق له الانتفاع بجميع الحقوق والخدمات اللازمة لممارسة نشاطه والحصول على كل ما يلزمه لممارسة نشاطه عادة ويتمتع به من يمثّلونه من مواطني الدولة التي يمارس نشاطه فيها.
- ( و ) يستمر العمل بهذه القواعد بعد إقرارها من المجلس الأعلى، ويتم بعد خمس سنوات تقييمها بهدف تطويرها وتحسينها.

#### ( ب ) تجارة الجملة:

- ١ \_ يقصد بتجارة الجملة مزاولة البيع والشراء والاستيراد والتصدير لأي بضاعة أو بضائع يتم بيعها بشكل مستمر من خلال محل مرخص له.
- ٢ \_ مع عدم الإخلال بأي وضع أفضل في أي دولة عضو وبما تم إقراره من قبل المجلس الأعلى في دورتيه الرابعة والسادسة بشأن ممارسة النشاط الاقتصادي، يسمح لمواطني دول مجلس الطبيعيين، والاعتباريين المملوكة بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة نشاط تجارة الجملة في أي دولة عضو وفقاً لما يلي:
- ( أ ) أن يكون المواطن الطبيعي مسؤولاً بصفة مباشرة عن إدارة النشاط المرخص به، ويمارسه وفقاً للأنظمة والقوانين المطبقة على من يمثّلونه من مواطني الدولة محل الممارسة، ويجوز له ممارسة أكثر من نشاط على أن تكون هذه الأنشطة متجانسة وبأكثر من فرع ما لم توجد أسباب تمنع من ذلك وفقاً لما تراه الجهة المختصة في الدولة.
- (ب) الحصول على الترخيص المطلوب من يمثّلونه من مواطني الدولة التي يرغب ممارسة نشاطه فيها.

(ج) أن يقوم باستيراد وتصدير بضائعه وفقاً للنظم المتبعة في الدولة التي يمارس نشاطه بها والمطبقة على من يمثّلونه من مواطني الدولة نفسها بما في ذلك نظام الوكالات التجارية.

(د) أن يلتزم المرخص له بممارسة النشاط التجاري لتجارة الجملة بتوفير متطلبات الصيانة وقطع الغيار والضمان كما هي في أنظمة الوكالات التجارية.

(هـ) يحق له الانتفاع بجميع الحقوق والخدمات اللازمة لممارسة نشاطه والحصول على كل ما يلزمه لممارسة نشاطه عادة ويتمتع به من يمثّلونه من مواطني الدولة التي يمارس نشاطه فيها.

(و) يستمر العمل بهذه القواعد بعد إقرارها من المجلس الأعلى، ويتم بعد خمس سنوات تقييمها بهدف تطويرها وتحسينها.

(مرفق رقم ٦)

تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء بمجلس التعاون

لغرض السكن والاستثمار

الدورة (٢٣) للمجلس الأعلى - ديسمبر ٢٠٠٢م

تنفيذاً لاحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والتي تنص على أن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في مجالات مختلفة، منها حرية تملك العقار.

يتم تنظيم تملك العقار لمواطني دول المجلس من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في أي دولة عضو لغرض السكن والاستثمار وفقاً للأحكام التالية:

(المادة الأولى)

يسمح لمواطني دول مجلس التعاون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (المملوكين بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون) باستحجار و تملك العقارات المبنية والأراضي لغرض السكن أو الاستثمار في أية دولة عضو بإحدى طرق التملك المقررة قانوناً (نظاماً) أو بالوصية أو الميراث ويعاملون في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة التي يقع فيها العقار.

(المادة الثانية)

إذا كان العقار أرضاً فيجب أن يُستكمل بنائها أو استغلالها خلال أربع سنوات من تاريخ تسجيلها باسمه، وإلا كان للدولة التي يقع فيها العقار حق التصرف بالأرض مع تعويض المالك بنفس ثمنها وقت شرائها أو ثمنها حين بيعها أيهما أقل مع حفظ

حقه بالتظلم أمام الجهة المختصة بالدولة. وللدولة أن تمدد المدة المذكورة إذا اقتنعت بأسباب تأخر المالك عن تلك المدة.

#### (المادة الثالثة)

يجوز للمالك التصرف في العقار المبني في أي وقت، أما إذا كان أرضاً فيجوز التصرف فيها من تاريخ استكمال بنائها أو استغلالها أو مرور أربع سنوات من تاريخ تسجيلها باسمه، ويجوز استثناء التصرف فيها قبل ذلك بشرط الحصول على إذن من الجهة المختصة في الدولة.

#### (المادة الرابعة)

لا يتعارض هذا التنظيم مع حق الدولة التي يقع فيها العقار في نزع ملكيته للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل للمالك طبقاً للقوانين (الأنظمة) التي تعامل بها مواطنيها. كما لا يتعارض هذا التنظيم مع حق الدولة في حظر التملك أو الانتفاع في مناطق أو مواقع معينة، وتستثنى — بناء عليه — العقارات الواقعة داخل مكة المكرمة والمدينة المنورة من أحكام هذا التنظيم.

#### (المادة الخامسة)

لا يخل هذا التنظيم بأية حقوق أفضل سارية وقت إقراره أو التي تمنحها كل أو بعض الدول الأعضاء في المستقبل.

#### (المادة السادسة)

- ١ — يخل هذا التنظيم محل التنظيم المقر في الدورة العشرين للمجلس الأعلى.
- ٢ — يطبق هذا التنظيم بعد ثلاثة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليه، وتجري مراجعته بهدف تطويره وتحسينه بعد ثلاث سنوات من بدء تطبيقه.
- ٣ — للجنة التعاون المالي والاقتصادي حق تفسير مواد هذا التنظيم.

## مرفق رقم (٧)

### ضوابط معاملة طلاب دول المجلس في القبول معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (١٩٨٧)

أقر المجلس الاعلى في دورته الثامنة (الرياض ١٩٨٧م) المساواة بين طلاب دول المجلس في القبول في مؤسسات التعليم العالي "وفق الإمكانيات المتوفرة"، والمساواة بعد القبول من حيث المكافآت والرسوم والعلاج والسكن، وذلك وفق الضوابط المنصوص عليها في القرار. وذلك وفقا لما يلي:

(أ) مع عدم الإخلال بأي معاملة أفضل، تسعى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمعاملة طلاب دول المجلس في القبول معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة ووفق الضوابط التالية:

١ \_ انطباق شروط القبول والتسجيل المعتمدة من مؤسسات التعليم العالي والمطبقة على أبناء الدولة مقر الدراسة على المتقدمين من طلاب دول المجلس الأخرى ووفق الإمكانيات المتوفرة.

٢ \_ تعطى الأفضلية في القبول لمواطني دول مجلس التعاون المقيمين في الدولة مقر الدراسة والحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من نفس الدولة مقر الدراسة.

(ب) مع عدم الإخلال بأي معاملة أفضل، يعامل أبناء دول مجلس التعاون بعد قبولهم في مؤسسات التعليم العالي معاملة أبناء الدولة مقر الدراسة فيما يتعلق بالدراسة، ومتطلباتها من رسوم ومكافآت، وسكن وعلاج.

حيث تتم متابعة تنفيذ القرار من خلال متابعة تخصيص مقاعد دراسية للطلاب من مواطني دول المجلس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول المجلس.

مرفق رقم (٨)  
إعلان الدوحة  
بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة

صادر عن الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى  
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

انطلاقاً من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

واستجابةً لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وحرصاً على تعزيز اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

واستكمالاً للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك. واستناداً إلى ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بشأن تحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية، وإقامة السوق الخليجية المشتركة.

وتنفيذاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٢م) بشأن استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية



عام ٢٠٠٧م، وقرارات المجلس الأعلى التي صدرت لوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتحقيق متطلبات السوق .

وحيث تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود الحثيثة التي تمت خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ إقرار برنامجها الزمني .

فإن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يعلن انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٨م.

وتعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية" وعلى وجه الخصوص مايلي:

- مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- ممارسة المهنة والحرف.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- تملك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- التنقل والإقامة.

وتهدف السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

صدر في مدينة الدوحة

يوم الثلاثاء ٤ ديسمبر ٢٠٠٧م

الموافق ٢٤ ذو القعدة ١٤٢٨هـ

مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية